

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصاد الوطني

أ. أوقاسين نعيمة

جامعة الجزائر 3، الجزائر

NA.OK@GMAIL.COM

Received: May 2018

Accepted: July 2018

Published: September 2018

ملخص : المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة لها دور فعال في النشاط الإقتصادي وفي تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال دورها في خلق فرص عمل جديدة وإمتصاص البطالة كما تلعب دوراً هاماً في مجال تنويع الهيكل الصّناعي وخلق القيمة المضافة، حيث تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحليّة وتصنع الصناعات الصّغيرة مكتملة ومغذّية للصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع النّصف مصنّعة، كما تساهم في ترقية الصّادرات خارج المحروقات هذا ما جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة هامة في الدّول المتقدّمة والتّامة على حدّ سواء بتوفير الإمكانيات اللاّزمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات.

في هذا السّيّاق بادرت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية ومجموعة من برامج الدّعم والتمويل بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط هذه المؤسسات. ولهذا الغرض جاء هذا المقال لدراسة وإبراز أهميّة ودور المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في الجزائر والوقوف على نقاط القوّة فتدعمها ونقاط الضعف فنحاول معالجتها.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة، الإقتصاد الوطني، التنمية.

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises constitue un élément essentiel à l'intégration et à la diversification économique puisque elles ont un rôle dans le réduction du taux de chômage et la réalisation de la croissance économique, ainsi qu'un facteur essentiel pour promouvoir des exportations hors les hydrocarbures à travers le monde.

L'Algérie à opte pour plusieurs réformes et organisation structurel afin d'améliorer son efficacité et sa rentabilité. Alors les P.M.E sont devenues un choix stratégique incontestable pour atteindre les objectifs du développement.

Notre objectif dans cette étude est de clarifier et justifier le rôle et l'importance des P.M.E dans l'Algérie ainsi qu'à travers le monde entier selon une série d'indicateur d'étude se fait par les chiffres et statistiques.

Mots clés : petites et moyennes entreprises -économie national- développements

المقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والتامية على حد سواء، ذلك نظراً للدور الذي تلعبه في عملية التنمية المحلية كما أنّها تشكّل مدخلاً هاماً من مداخيل النمو الإقتصادي. لهذا أصبح الإتجاه السائد اليوم هو التوجه نحو دعم ومرافقة وتشجيع هذه المؤسسات والدفع بها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لإنجاحها والإرتقاء بها.

وتعتبر تجربة الجزائر في مجال تفعيل إنشاء هذه المؤسسات متأخرة بالمقارنة مع معظم الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي سبقتها إلى التحرير الإقتصادي والمالي، حيث أنّ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهرت بعد سنة 1993 بتطور التشريع المتّظم للقطاع الخاص وآثار الخوصصة.

حيث بادرت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات ومجموعة من الأطر القانونية لتوفير المناخ الملائم لنشاط هذه المؤسسات ممّا يضمن نموها وبقائها والمحافظة على حصتها السوقية والتفاد إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى.

طرح الإشكالية :

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الحالي إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية على حد سواء وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال الإهتمام أكثر بهذا القطاع ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة التي تكمن في الإشكالية التالية :

- ما مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ ما هو الإطار القانوني الجديد لها ؟ وما هي المعوقات التي تؤثر على نمو وتطور هذا النوع من المؤسسات الإقتصادية ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنتعرض لدراسة المحاور التالية :

1- مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- أسباب إنتشارها عبر مختلف دول العالم.

4- أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

5- المشاكل والعراقيل التي تؤثر على نمو وتطور هذه المؤسسات.

أهمية الدراسة :

تكمن في أنّ البحث يتناول أحد المواضيع الإقتصادية المطروحة اليوم على السّاحة الإقتصادية المتداولة بين الباحثين والمفكرين الإقتصاديين ومقرري السياسة التنموية في مختلف الدّول حيث تُشكّل هذه المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من المؤسسات في الدّول التّامية والمتقدّمة على حدّ سواء بعدما كان الإعتماد في السابق بدرجة كبيرة على المؤسسات والصناعات كبيرة الحجم كوسيلة للنّهوض بالإقتصاد الوطني.

منهج البحث :

لمعالجة الموضوع نستخدم المنهج الوصفي التحليلي حيث إستخدمنا المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف الجوانب النّظرية والتطرق إلى تحديد وإيجاد تعريف المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة أمّا المنهج التحليلي تمّ الإعتماد عليه لتحليل مختلف الإحصائيات والأرقام حول هذه المؤسسات.

أولاً : تعريف المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة

لا يمكن التّوصل إلى تعريف محدّد وموحد للمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة ذلك نظراً لتطور المستمّر الذي شهدته هذه المؤسسات ولاختلاف آراء وأفكار المفكرين الإقتصاديين ممّا جعل كلّ واحد منهم يعرّف المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة حسب منظوره، ومن المعايير التي يمكن الإعتماد عليها نجد : عدد العمّال، حجم الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصّة، تجهيزات الإنتاج ورقم الأعمال.

- تعريف البنك الدّولي : يعرّف البنك الدّولي المنشآت الصّغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمّال والذي يُعتبر معياراً مبدئياً " بأنّها تلك المنشآت التي توظّف أقلّ من 50 عامل ويُصنّف المشروعات التي يعمل بها أقلّ من 10 عمّال بالمشروعات المتناهية الصّغر والتي يعمل بها بين (10-50) عامل تُعتبر مؤسسات صغيرة وما بين (50-100) عامل مصنّفة كمؤسسات متوسطة " (1).

وهناك العديد من الدّول التي تستخدم هذا المعيار للتعريف بالمنشأة الصّغيرة والمتوسطة. فنجد أنّ الولايات المتحدّة الأمريكيّة، إيطاليا، فرنسا تعرّف المنشأة الصّغيرة والمتوسطة التي توظّف حتّى 500 عامل.

- السويد توظّف حتّى 200 عامل.

- كندا، أستراليا حتّى 99 عامل.

- الدانمارك توظف حتى 50 عامل.

وتعتبر إيطاليا الدولة الأوربية الأبرز في هذا المجال إنطلاقاً من أنّ 98% من الشركات الصناعية بما لا تحتاج لأكثر من 100 عامل وهذه المؤسسات يقوم عليها الإقتصاد الإيطالي حيث تُعتبر أقوى الشركات المصدرة في مجال الصناعات الغذائية والمنسوجات السيراميك⁽²⁾.

- غير أنّ التصنيف الأكثر شيوعاً يركز على معيار ثلاثي الأبعاد، عدد العمال، رقم الميزانية ودرجة الاستقلالية.

1- وقد ركّز الإتحاد الأوربي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا المعيار حيث عرّفها كالاتي " كل مؤسسة تضم أقلّ من 250 عامل ورقم أعمالها أقلّ من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU) أو مجموع الميزانية لا تتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حدّ ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى " ⁽³⁾.

2- تعريف بريطانيا⁽⁴⁾ " تعرّف الصناعات الصغيرة في بريطانيا على أنّها وحدات التي يعمل بها 200 عامل ولا يزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار ".

3- من وجهة نظر المشرّع الجزائري :

نظراً للأهمية التي تلعبها هذه المؤسسات وفي مختلف الدّول تمّ مراجعة قانون 2001 في الجزائر بإصدار قانون جديد رقم 17-02 المؤرخ في 2017/1/11 والذي يتضمّن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2 حيث عرّفها كالاتي :

- بأثما مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية⁽⁵⁾.

- تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين (250) شخصاً.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دج.

- ولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري وتستوفي معيار الإستقلالية⁽⁶⁾.

وبالإستناد إلى التعريف السابق المحدد في القانون رقم 01-18 تمّ تغيير معيار (رقم الأعمال) و(مجموع الحصيلة السنوية) كالاتي :

الجدول رقم (1) : المعايير الجديدة المعتمد عليها في تصنيف المؤسسات (ص و م)

المؤسّسات	عدد العمّال	رقم الأعمال (دج)	الميزانية السنوية
متوسطة	250 - 50	400 مليون - 4 مليار	200 إلى 1 مليار
صغيرة	49 - 10	أقلّ من 400 مليون	أقلّ من 200 مليون دج
صغيرة جدًا	09 - 01	أقلّ من 40 مليون	أقلّ من 20 مليون دج

■ المصدر : بناءً على معطيات المواد 5، 7، 8، 9 من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 11/01/2017 والمذكور أعلاه.

تماشيًا مع الوضع الراهن الذي تمرّ به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغبة في تجسيد وتحقيق نموّ إقتصادي بعيدًا عن المحرقات عن طريق تطوير وتدعيم مؤسسات هذا القطاع.

ثانيًا : مراحل تطوّر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإيطار القانوني لها

إنّ تطوّر الإطار القانوني يمكن تصنيفه إلى ثلاثة مراحل كالآتي (7) :

• **المرحلة الأولى (1962-1982) :** وهي الفترة التي جاءت بعد الإستقلال الوطني مباشرةً ونظرًا لتبني الخيار الإشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص فقد شهدت هذه المرحلة ضعفًا كبيرًا لمنظومة المؤسسات (ص و م) التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص وقد أصبحت ثغرات عدم تطوّرهما واضحة حيث بقي القطاع الخاص طيلة هذه الفترة مراقبًا بصرامة وبجباية تحد من أيّ تمويل ذاتي وقوانين عمل قاسية تحرم المؤسسات (ص و م) من التجارة الخارجية وقد تميّزت هذه المرحلة بصدور :

1- **قانون الإستثمار الأول لسنة 1963 :** والذي جاء لمعالجة أوضاع عدم الإستقرار التي كانت سائدة عقب الإستقلال مباشرة.

2- **قانون الإستثمار الذي صدر سنة 1966 :** والذي أعطى الإحتكار للدولة في القطاعات الإقتصادية، الحيوية، صار الحصول على موافقة المشاريع للخاصة إجباريًا من طرف اللجنة الوطنية للإستثمارات على أساس معايير محدّدة.

• **المرحلة الثانية (1982-1988) :** وتتجسّد هذه المرحلة بصدور القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21/8/1982 المتعلّق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني والذي يهدف إلى تحديد الأدوار للإستثمارات الإقتصادية للقطاع الخاص وكذا تحديد شروط ممارستها ومجالاتها وفي سنة 1982 تمّ إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الإستثمارات الخاصة OSCIP والذي يهدف إلى توجيه الإستثمارات الخاصة نحو الأنشطة والمناطق المحرومة التي لا تحتاج لتنميتها.

وبالرغم من صدور هذين القانونين ولأول مرة منذ الإستقلال ورغم الشروط والقيود التي ظلّت تحكم سير القطاع الخاص كتحديد بسقف للإستثمارات إلّا أنّ هذه التّشريعات أدّت وكان لها الأثر في خلق مؤسسات (ص و م).

• **المرحلة الثالثة ما بعد 1988 إلى الوقت الحالي** : عرفت فيها الجزائر تحوّلًا جذريًا حيث إنخفض أسعار البترول إلى $10^{(8)}$ \$ للبرميل الواحد سنة 1986 أيّ بانخفاض بنسبة 50% مقارنةً مع سنة 1980 كما تلازم هذا مع إنخفاض لقيمة الدولار بنسبة 40% لنفس سنة المقارنة $^{(9)}$ ممّا أدّى إلى إنخفاض الإيرادات الخارجية من المحروقات من 12,72 مليار دولار إلى أقلّ من 7,26 مليار دولار أيّ بانخفاض قدره 47%.

ما أدّى إلى التعجيل بالإصلاحات الإقتصادية والتحول من الإقتصاد الإشتراكي إلى الإقتصاد الليبرالي الحرّ وتشجيع وفتح المبادرة أمام القطاع الخاص وإعطاء إستقلالية للمؤسسات العمومية وإلغاء إحتكار التجارة ودعم المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة ما أدّى إلى إصدار القانون رقم 18/01 المتعلّق بتوجيه وترقية المؤسسات (ص و م) والذي أعطى تعريفًا وتصنيفًا خاصًا لهذه المؤسسات بهدف تشجيع نموّها وظهورها، ورغبة في تحقيق النمو الإقتصادي بعيدًا عن التبعيّة للمحروقات النّفطية تمّ مراجعة وتعديل هذا القانون بإصدار قانون جديد رقم 2-17 المؤرخ في 2017/1/11 والذي أعطى تعريفًا وتصنيفًا آخر للمؤسسات (ص و م) وفقًا لمعايير جديدة والذي أشرنا إليه في الجدول السّابق بالإضافة إلى عدّة إجراءات تخصّ إنشاء وتطوير وتقديم الدّعم مع ضمان ديمومة هذا الصّنف من المؤسسات خاصّة تلك التي توجد في وضعية صعبة.

ثالثًا : أسباب إنتشار المؤسسات (ص و م) عبر دول العالم

إنّ المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة تعرف إنتشارًا واسعًا عبر دول العالم فهي تغطي 65,9% من اليد العاملة في الإقتصاد العالمي وتُساهم في إجمالي الناتج الداخلي العالمي بمتوسط يُعادل 46,8% وهذا نظرًا للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الإقتصادي إلى جانب.

أ/- قدرتها على توفير مناصب الشغل :

أثبتت العديد من الدّراسات التي أجريت أنّ المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة أقدر على إمتصاص البطالة وأنّها تميل إلى تكثيف عنصر العمل خلافًا للمؤسسات الكبيرة وحسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فقد ساهمت المؤسسات (ص و م) على سبيل المثال في توفير مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا فهي توظف 70 مليون شخص أيّ ما يُعادل من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الإقتصادية فنجدها مثلاً مرتفعة في كلّ من إسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وإيرلندا $^{(10)}$.

أما في الو.م.أ. توظف المؤسسات (ص و م) أكثر من نصف العمالة وبالأخص العمال في قطاع الصناعات الأولية وتُساهم بما يُعادل من 53,7% من فرص العمل وفي الو.م.أ. تحتل نسبة 48% من الناتج الوطني الإجمالي. أما الإقتصاد المغربي فتُمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 92% من إجمالي عدد المؤسسات وتُشارك بـ 37% من القيمة المضافة الإجمالية، وفي اليابان وصلت نسبة عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2002 إلى قرابة 81% من مجموع عدد العمال.

وفي الهند⁽¹¹⁾ على سبيل المثال زادت المؤسسات (ص و م) التي تشغل أقلّ من 100 عامل من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1638 مؤسسة عام 1992 مما أدى بدوره إلى خلق فرص عمل في (1979-1980) إلى 12,83 مليون فرصة عمل في (1992-1993) بالإضافة أنّها تسمح بتوظيف العمال الأقلّ مهارة.

ب/- المساهمة في ترقية الصادرات :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل نذكر منها :

1. تكتسب السلع والخدمات التي تقدّمها هذه المؤسسات ميّزة تصديرية.
2. تتمتع بقدر كبير من المرونة في التحوّل من نشاط لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبياً على المدى القصير.
3. منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادةً ما يظهر فيها فنّ ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولاََ ورؤاَجًا في الأسواق.
4. اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفّض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميّزة تنافسية في أسواق التصدير.

حسب ما تشير الإحصائيات ونظرًا لتوسع نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دول العالم فإنّها تساهم إسهامًا كبيرًا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تجاوزت حصّتها من الصادرات عام 2000، 50%⁽¹²⁾ في إيطاليا وبين 40-46% في الدانمارك وسويسرا، 30%فرنسا الترويج وهولندا تشكّل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا.

ج/- المساهمة في تعبئة الموارد المالية :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الأقطاب المساعدة على جذب المدّخرات وتحويلها إلى إستثمارات مختلفة حيث أنّها تستعمل تقنيات بسيطة كما أنّها تعتمد على محدودية رأسمال مما يُؤدي إلى جذب صغار المدّخرين وتحفيزهم على إنشاء هذه المؤسسات بدلاً من إكتنازها.

رابعًا : أهمية المؤسسات (ص و م) بالنسبة للإقتصاد الجزائري

I- تطوّر تعداد المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة :

نتيجة الدور الفعّال الذي تُؤديه المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في إقتصاديات العالم المعاصر، منحت الحكومة في الجزائر عدّة إهتمامات لهذا القطاع، وهذا من خلال جملة الإجراءات والسياسات التي إتخذتها بشأن تطوير هذا القطاع، حيث تعتبر نهاية التسعينات بمثابة فترة نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة، والجدول يُوضّح ذلك.

الجدول رقم (2) : تطوّر تعداد المؤسسات (ص و م) الفترة (2003-2015)

المجموع	الصناعة التقليدية	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	السنوات
	العدد	العدد	العدد	
288587	79850	788	207949	2003
312959	86732	778	225449	2004
342788	96072	874	245842	2005
376767	106222	739	269806	2006
41959	116347	666	293946	2007
519526	126887	626	392013	2008
587494	131505	591	455398	2009
619072	135623	557	482892	2010
659309	146881	572	511856	2011
711832	160764	557	550511	2012
777816	175676	557	601583	2013
852053	194562	542	656949	2014
934569	217142	532	716895	2015

■ المصدر : رزيق كمال، عوالي رابح، دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات (ص و م) في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرّهانات مداخله مقدمة ضمن المؤتمر الدّولي 13، جامعة لونيبي العفرون، بليدة 2 يوم 14 و 15 نوفمبر 2016.

تُشير الإحصائيات إلى أنّ أكثر من نصف المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة تمّ إنشاؤها ما بين الفترة (2001-2007) أيّ بعد صدور القانون التّوجيهي للمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة وخاصة بعد إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة.

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطوُّراً ملحوظاً في مجمله فبعدها كان عددها سنة 2003 يقدر بـ 288587 مؤسسة وصل عددها عند نهاية 2015 934569 مؤسسة أيّ زيادة قدرها بالنسبة للمؤسسات الخاصة فقد عرفت تطوُّراً خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة بعدما كانت 207949 سنة 2003 أصبحت 716895 عند نهاية 2015.

غير أنّ المؤسسات العمومية قد سجّلت إنخفاضاً ملحوظاً يقدر بـ 231 حيث كان العدد سنة 2003 يقدر بـ 788 مؤسسة أصبح العدد 557 مؤسسة سنة 2010 نتيجة لعمليات الخصخصة.

أما بالنسبة لمؤسسات الصناعة التقليدية فقد عرفت إرتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 217142 مؤسسة سنة 2015 بعدما كان 79850 مؤسسة سنة 2003.

II- دور المؤسسات (ص و م) في التشغيل :

من أهمّ المشاكل الإجتماعية في الجزائر التي تسعى السُلطات العمومية لإيجاد حلول لها البطالة وخاصةً بعد التحوّل الإقتصادي الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة ما أدى إلى إنخفاض البطالة وبعدها كانت تقدر بـ 27,3% سنة 2001 إنخفضت إلى 9,3% سنة 2013 كما بلغ عدد مناصب الشغل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة (2015) 2371020 عامل (13).

الجدول رقم (3) : القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها PME حسب عدد العمّال بالجزائر لسنة 2012.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	مبلغ المليون (دج)	%	مناصب الشغل	%
نقل	4383	56,17	105210	7,63	18900	13,49
البناء والأشغال العمومية	1367	17,52	111861	8,12	26499	18,91
صناعة	1004	12,87	580470	42,12	35211	25,13
خدمات	891	11,42	127991	9,29	10310	7,36
صحة	72	0,92	5628	0,41	1208	0,86
سياحة	55	0,7	430328	31,22	14291	10,2
فلاحة	31	0,4	16688	1,12	33691	24,05
المجموع	7803	100	1378177	100	14010	100

■ المصدر : تقرير وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الإستثمارات، ص 34.

بالرغم من أن قطاع النقل يستحوذ على أكبر عدد من المشاريع مقارنةً بالقطاعات الأخرى وذلك بنسبة تقدر بـ 56,17% إلا أن هذا القطاع يوفر مناصب شغل بنسبة قدرها 13,49% بينما قطاع الصناعة فنجده قد إستحدث عدد كبير من مناصب الشغل وذلك بنسبة تقدر بـ 25,13% وكما يلعب قطاع الفلاحة دورًا مهمًا بالرغم من العدد القليل من المشاريع التي يحوز عليها إلا أنه يساهم بنسبة قدرها 24,05% تمّ تليها القطاعات الأخرى البناء، الأشغال العمومية، السياحة.

III- مساهمة المؤسسات (ص و م) في الناتج الداخلي الخام :

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا جدّ معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام يُضاهي دورها في الدول المتقدمة فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام التي بلغت سنة 1999 نسبة 57% وفي اليابان 63,4% وفي إسبانيا 44% وفي النمسا 43% في كندا و33% في أستراليا.

الجدول رقم (4) : تطوّر الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

الطابع القانوني	2008		2009		2010	
	القيمة مليون (دج)	%	القيمة مليون (دج)	%	القيمة مليون (دج)	%
القطاع العام	760,92	17,55	816,8	16,41	827,53	15,02
القطاع الخاص	3574,07	82,45	4162,02	83,59	4681,68	84,98
المجموع	4334,99	100	4978,82	100	5509,21	100

■ المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات (ص و م) الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) معطيات (2008-2010)، العدد 20، ص 54.

نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام بلغ 3574,07 لسنة 2008 بنسبة قدرها 82,45% ليصل إلى 84,98% لسنة 2010 والعكس بالنسبة للقطاع العام الذي يعرف إنخفاضًا ليصل إلى نسبة قدرها 15,02% سنة 2010.

مساهمة المؤسسات (ص و م) في ترقية الصادرات :

I- واقع التصدير خارج المحروقات :

الجدول رقم (5) : الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2010-2014)

2014		2013		2012		2011		2010		السنوات البيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
4,11	2582	3,2	2165	2,8	2062	2,8	2062	2,68	1526	الصادرات خارج المحروقات
95,89	60304	96,71	63752	97,13	69804	97,19	71427	97,32	55527	صادرات المحروقات
100	62886	100	65917	100	71866	100	97348	100	57053	المجموع

■ المصدر : فيلالي إبتسام، عياش زويير، واقع المؤسسات (ص و م) من خلال الفترة (2010-2014) وتطورها في تنمية الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 5 جوان 2016، ص 196.

المحروقات تشكّل الحصّة الرئيسية للصادرات طوال الفترة المدروسة (2010-2014) بمعدل قدره 96,85% من الحجم الإجمالي للصادرات أمّا الصادرات خارج المحروقات وبالرغم من تزايد نسبتها من سنة إلى أخرى إلا أنّها تبقى ضئيلة جداً لم تتعدّى 4,5% حيث تراوحت نسبتها بين 2,68% و 4,11%.

الجدول رقم (6) : حصّة المؤسسات (ص و م) في الصادرات خارج المحروقات 2011

النسبة %	القطاعات
2,15	مواد نصف مصنّعة
0,12	المواد الخام
0,15	تجهيزات صناعية
0,49	منتجات غذائية
0,02	مواد إستهلاكية

■ المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات (ص و م)، العدد، ص 53.

إنّ نسبة مساهمة هذه المؤسسات هي نسبة ضئيلة إذا ما قارناها بالدول التامة الأخرى الفيتنام مثلاً تُساهم بنسبة 20% في قطاع التصدير لسنة 2007 مقابل 1,7% في الجزائر، كما أنّ عدد المؤسسات (ص و م) الجزائرية المصدّرة تقدّر بـ 500 مؤسسة سنة 2007.

وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير بلغت 489 مؤسسة لسنة 2009 أيّ ما يُعادل حوالي 0,1 من إجمالي هذه المؤسسات وتقدّر حصّتها⁽¹⁴⁾ بـ 1,04 مليار دولار أيّ ما يمثّل نسبة 2,5% من الصادرات الإجمالية بالمقابل نجد فرنسا وصل عدد المؤسسات (ص و م) المتجهة نحو التصدير 110,650 مؤسسة خلال سنة 2011 أيّ ما يمثّل نسبة 9% من العدد الإجمالي للمؤسسات⁽¹⁵⁾.

المشاكل والعراقيل التي تُعيق نموّ وتطوّر هذه المؤسسات :

في ظلّ المستجدات الحالية وفي ظلّ زيادة الإنفتاح التجاري للأسواق الدّولية وحرّية التبادل تُواجه العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الكثير من التحدّيات.

1. عوائق مرتبطة بالتنظيم والإدارة المركزية : وتظهر من خلال :

- صعوبة الإجراءات الإدارية وبيروقراطيتها على الجهاز الإقتصادي بأكمله.
- ضعف الخبرات الإدارية.

- الآجال الطويلة المرتبطة بدراسة كلّ ملفّ أو مسألة تتعلّق بالمستثمرين الحوّاص والمتعاملين الإقتصاديين.

2. عوائق مرتبطة بصعوبة التمويل : وهذا راجع إلى :

- غياب الشفافية في تسيير ومنح القروض.
- غياب آلية تغطّية المخاطر المتعلّقة بالصرف والفوائد.
- نقص المعلومات المالية خاصّة فيما يتعلّق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسات كالإعفاءات.
- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ومن ثمّ فإنّ معالجة الملفّات خاصّة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تُعاني من تأخّر كبير.

3. عوائق مرتبطة بالعقار الصناعي : صعوبة الحصول على العقار الصناعي سواءً من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه أو السعر أو طرق الدّفع والتسوية القانونية وحسب دراسة قام بها البنك العالمي سنة 2004 أوّضحت أنّ فترة الإنتظار للحصول على العقار الصناعي تتراوح بين 3 و5 سنوات.

ففي الجزائر وعلى ضوء المعطيات المتوفرة حول العقار الصناعي تُشير إلى وجود حوالي 72 منطقة صناعية وكذا 449 منطقة نشاط تتربع على مساحة تقدّر بـ 14800 هكتار للمناطق الصناعية و7881 لمناطق النشاط⁽¹⁶⁾.

وهنا يظهر جلياً أنّ مشكلة العقار الصناعي في الجزائر لا تتعلق سوى بمجزّد الإستغلال الأمثل للمناطق الموجودة حيث توجد الكثير من الهياكل القاعدية غير مستغلة والتي لم يتمّ تحديدها لصالح المستثمرين لتجسيد مشاريعهم وطموحاتهم.

4. عوائق مرتبطة بالتسويق والاندماج العالمي : وترجع هذه المشكلات أساساً إلى :

- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف بالمستهلك المحلي والأجنبي.

- عدم المشاركة في المعارض الوطنية والدولية نتيجة للنظرة السلبية حول أهمية المعارض وعدم وجود فائدة من المشاركة فيها.

- عدم الإهتمام بالبحوث في مجال التسويق بالإضافة إلى نقص المعلومات حول ظروف السوق السائدة.

5. مشاكل البنية التحتية : حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من المناطق التسيبية معزلة خاصة في الجنوب بالإضافة إلى مشكل إيصال الكهرباء، المياه، الإتصالات وارتفاع أسعارها

6. صعوبات تقنية : عادةً ما تعتمد هذه المشاريع على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية كما أنّها تلجأ عادةً إلى إستخدام أجهزة ومعدّات قد تكون بدائية أو أقلّ تطوّرًا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة أولاً تتبّع أساليب الصيانة أو الأساليب المتطورة والتي تُساعد على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية كما أنّ إختيار المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج لا تخضع لمعايير فنيّة وهندسية مدروسة.

وحسب الدّراسة التي قام بها البنك العالمي بالجزائر سنة 2002 من أجل تحديد العوائق والقيود التي تعترض نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت أهمّ خمسة عوائق :

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي.

- صعوبة الحصول على القروض المصرفية وارتفاع تكلفة القرض.

- العوائق الإدارية والتنظيمية.

- ضعف الموارد البشرية من حيث التأهيل.

- عدم وضوح السياسة الإقتصادية العامة.

بالإضافة إلى عوائق أخرى :

- منافسة الإقتصاد الموازي " النقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الإجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة فإنّ عددًا هامًا من المؤسسات نحت نحو القطاع غير الرسمي " (17).

- عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة.

- تواجه المؤسسات (ص و م) على مستوى الأسواق المحليّة المحدودة ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستوى الدّخول ممّا يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صّغر الكمّيات المطلوبة وإضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيًا (18).

- مشكلة التّجديد والإبتكار والتي تتطلّب وجود متخصصّين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتّطوير.

- ضعف القدرات التكنولوجية عمومًا وعدم المرونة في بعض خطوط الإنتاج.

الخاتمة :

تُساهم المؤسسات (ص و م) مساهمة كبيرة في الإقتصاد الوطني وذلك من خلال تخفيض معدّلات البطالة، وتحقيق معدّلات تشغيل مرتفعة كما أنّها تُساهم في الناتج الدّخلي الحام والتّصدير وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما أنّها تتمتع بخصوصيات تجعلها متميّزة عن باقي المؤسسات الإقتصادية الكبرى كصغر حجمها، وتشجيع قيامها وسهولة التّأقلم في الإقتصاد الوطني.

فبالنسبة للجزائر فهي تسعى جاهدًا لتطوير هذا القطاع وجعله ضمن الإستراتيجيات التنموية المعوّلة عليها في إطار تنوع مصادر الدّخل والانتقال من الإقتصاد الرّيعي إلى إقتصاد متنوّع الدّخل وإيجاد حلول للمشاكل التي تفت حائلًا دون تطوّر هذا القطاع.

ولعل صدور القانون رقم 02-17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات (ص و م) يشكل حافزاً قوياً ويعبر عن الإرادة القوية لإنشاء ودعم نمو هذا القطاع الذي ما يزال فتياً وذلك من خلال الإجراءات الجديدة والتحفيزية والتي جاء بها نص هذا القانون وعليه بناءً على ما تم دراسته نخلص إلى جملة من التوصيات كالاتي :

1- الإستمرار في تشجيع المؤسسات (ص و م) وإعطائها المكانة اللائقة بما في سلم الإقتصاد الوطني وإدراجها ضمن إستراتيجية البلاد الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل تجسيداً للتنمية المستدامة وعليه يجب على الدولة أن تخصص أموال أكثر لهذا القطاع بحيث تكون حصة تدعيم هذه المؤسسات أكثر في برنامج النمو الإقتصادي.

2- ضرورة إسهام الجمعيات في تكوين وإنشاء هذا النوع من المؤسسات كما معمول به في العديد من الدول العربية كمصر، الأردن، تونس، فلا بد أن تخرج الجمعيات عن مجالها الكلاسيكي وتدخل في مجال الإقتصاد للمساهمة في التنمية الوطنية.

3- ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية.

4- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الإقتصادية.

5- وضع برامج وآليات لرفع من نسبة الصادرات هذه المؤسسات من خلال تدابير فعالة.

6- ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات عن طريق التخفيض من الرسوم الضريبية والجمركية والإعفاء منها في بعض الأحيان لتشجيع توجيه هذه المؤسسات نحو قطاعات معينة تخدم الإقتصاد الوطني كالصناعات الحرفية أو تشجيع إقامتها في مناطق محرومة والتي تعاني من حدة البطالة مثلاً الجنوب الجزائري.

7- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات (ص و م) بالتعاون مع الجامعات القطاع الخاص، الجماعات المحلية، الغرف التجارية والقيام بدورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع من الاستفادة من تقنيات للتسيير والتعرف أكثر على خطوات إنجاح هذه المشاريع.

8- مراقبة نشاط هذه المؤسسات وتعدادها من أجل خلق بيانات مشتركة بين مختلف الأطراف والهادفة إلى إقامة علاقات ومجالات عمل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة من أجل ضمان نموها وإستمرارها وبالتالي الوصول إلى إقتصاد وطني قوي ومبين.

9- تشجيع المؤسسات الفتية والتي تصير يوماً ما مؤسسات عالمية على سبيل المثال شركة فورد التي بدأ مؤسسها عمله كميكانيكي في ورشة صغيرة للحداثة ولتصبح اليوم من أعظم الشركات شهرة في عالم الإستثمار الأجنبي وكذلك بالنسبة للمؤسسات الكبرى بناسونيك وشركة كوكا كولا العالمية والتي بدأت كمشروعات صغيرة.

10- توفير مناخ إستثماري مناسب بتوفير كل الإجراءات العملية والمموسة إتجاه تحفيز الإنتاج وإجتذاب رؤوس الأموال المحليّة والأجنبيّة.

11- الوقوف والإستفادة من التجارب والأساليب العالمية عن طريق القيام بدراسة جاذبة للعراقل التي تحول دون ترقية هذه المؤسسات وتطويرها من أجل تحقيق تنمية دائمة ومستدامة وبالتالي تحقيق التّمو الإقتصادي والإنتقال من الإقتصاد الرّيعي إلى إقتصاد متنوّع الدّخل.

الهوامش :

- ¹. آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلّة إقتصاديّات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص. 273.
- ². آيت عيسى عيسى، نفس المرجع، ص. 274.
- ³. GA. Koukou Doukou, M. Baudoux, M Rouge, **L'accompagnement managérial et industriel de la P.M.E**, éd l'harmattan, 2000, p. 223.
- ⁴. فتحي السيّد عبده أبو سيّد أحمد، الصناعات الصّغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحليّة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص. 54.
- ⁵. الجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبيّة، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11/01/2017 المتضمّن القانون التّوجيهي لتطوير المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة، المادّة 5.
- ⁶. المؤسسة المستقلّة، كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار 25% بما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة.
- ⁷. عبد الرّحمن باينات، ناصر دادي عدّون، التّدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة، دار المحمّدية العامّة، 2008، ص. 22.
- ⁸. عبد الرّحمن تومي، الإصلاحات الإقتصاديّة في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنّشر والتّوزيع، 2011، ص. 48.
- ⁹. برنو نور الهدى، المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في الجزائر مراحل تطوّرها ودورها في التنمية، المركز الديمقراطي العربي، 2016.
- ¹⁰⁻¹. عثمان لخلف، واقع المؤسسات (ص و م) وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصاديّة وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص. 57-58.
- ¹². سليمان بوفاسة، موسى السعداوي، أهميّة المؤسسات (ص و م) في الحدّ من مشكلة البطالة دراسة عن ولاية المدية، مجلّة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31-2015، ص. 46.
- ¹³. نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة وزارة الصّناعة والمناجم، 2016، ص. 5.
- ¹⁴. جمال خنشور وحمزة العوادي، نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية الصّنادرات للمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلّة الواحات للبحوث والدّراسات، العدد 2، 2014، ص. 51.
- ¹⁵. Juliette Ponceau et Stéphane Balan, **Les P.M.E et l'exportation**, rapport sur l'évolution des P.M.E, OSEO, paris, 2012, p. 267.
- ¹⁶. عبد الرّحمن باينات، ناصر دادي، مرجع سبق ذكره، ص. 137.

- ¹⁷. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص. 8.
- ¹⁸. فتحي السيد عبده أبو أسيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 54.
- ¹⁹. ماجدة الغطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والتشتر والتوزيع، عمان، 2002.
- ²⁰. حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات (ص و م) ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2002.
- ²¹. صلاح الدين سردوك، دور المؤسسات (ص و م) في تنمية الإقتصاد الوطني، دراسة إحصائية (2002-2012)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة.
- ²². محمد بوقوم، شريف عياط، التجربة الجزائرية في تطوير وتنمية المؤسسات (ص و م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.